﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًاۚ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الزّخرف: 15 - 16]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

غضُّ الطَّرفِ عن أدلَّةِ ألوهيَّتِهِ في مُنتهى الجُحود

لمّا قرَّرتِ الآياتُ الكريمةُ السّابقةُ تفرُّدَ اللّهِ تعالى بالخلقِ والإيجاد، وما يجبُ على العاقلِ من اعتقادِ وحدانيَّتِه وشُكرِ نِعَمِه، وتنزيهِهِ عمّا لا يليقُ به مِن شوائبِ النَّقصِ؛ بسببِ الشِّرك المُستلزمِ لذلك، ووجوبِ اعتقادِ الرُّجوعِ إليه؛ بيَّن النَّظمُ أنَّ قسمًا كبيرًا من الخَلْقِ جحَدوا وجودَهُ ووحدانيَّتَهُ، ورَمَوهُ بسِماتِ العَجْزِ حتَّى ادَّعوا أنَّ لهُ ولَدًا وبناتٍ، وذكر البقاعيُّ وجهًا آخر لمناسبة الآيتين بقوله: "ولمّا عُلِمَ بهذا الاعترافِ منهُ وما تَبِعَهُ من التَّقريب أنَّ العالَمَ كلَّه مُتزاوجٌ بتسخيرِ بعضِهِ لبعض، فثبتَ أنَّ خالقَهُ مباينٌ له لا يصحُّ أصلًا أنْ يكونَ مُحتاجًا بوجهٍ؛ لأنَّه لا مثلَ له أصلًا؛ كانَ موضعُ التَّعجيبِ من نِسبتهم الولدَ إليه سبحانه، فقال: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًاۚ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿جُزْءًاۚ﴾: الجزءُ أصلٌ واحِدٌ، هو الاكتِفاءُ بِالشَّيءِ، يُقالُ: اجتَزَأتُ بِالشَّيءِ اجتِزاءً؛ إذا اكتَفَيْتُ بِه، وأجزَأني الشَّيءُ إجزاءً؛ إذا كَفاني، والجُزءُ: الطّائِفَةُ مِنَ الشَّيءِ[1]، والجزءُ واحدُ الأجزاء، وجزَأتُ الشَّيءَ جُزْءًا قَسَمْتُهُ، وجَعَلْتُهُ أجزاءً، وكذلك التَّجزئةُ[2]، والجُزْءُ: البَعْضُ، ويُفْتَحُ، وجَزَأَهُ، كَـ(جَعَلَهُ): قَسَّمَهُ أجزاءً، كَجَزَّأَهُ، ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًاۚ﴾، أي: إناثًا[3]، قالَه ثَعْلَب، وفي الغريبَين

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (جزأ).
(2) الجوهري، الصّحاح: (جزأ).
(3) الفيروزابادي، القاموس: (جزأ).

للهرويِّ: وكأنَّه أراد الجِنْسَ، والمرادُ بهِ في الآية إمّا الإناثُ والبناتُ، أوِ اتِّخاذُ الشَّريكِ.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تناقضُ مَقولاتِ الكافرين ذلٌّ دائمٌ ومُبين

نَسَبَ هؤلاءِ الكافرونَ إلى اللّه الولدَ، وجعلوه من خلقِهِ وعبادِه، وهذا دليلٌ على عنادِهم، وأنَّهم مُناقضونَ لما يقولونَ؛ إذ اعترفوا بأنَّ اللّه خالقُ السَّموات والأرض، ثمَّ وصَفوهُ بصفاتِ المخلوقينَ الَّتي تُناقِضُ كونَه خالقًا للسَّمواتِ والأرضِ وخالقًا لما فيهما، وهذا يدلُّ على فرطِ جَهلِهم وسَخافةِ عُقولِهم، فربَّنا لا تنالُهُ الوحشةُ، فيحتاجُ إلى أنيسٍ، ولا يُصيبُهُ الذُّلُّ، فيتعزَّزُ، ويتقوَّى، إنَّ هذا الصِّنفَ والنَّوعَ من المخلوقاتِ المُنكِرِ لأنعُمِ ربِّه أشدَّ الإنكارِ مبالغٌ في ذلك، يبدو ذلك الإنكارُ منه واضحًا جليًّا، أو يُعلِنُهُ، ويُجاهِرُ، ويذيعُ به، بلِ اتَّخذ لنفسِهِ ممَّن خلقَهُ أخسَّ النَّوعينِ شأنًا وأدناهما منزلةً، وهو البنات، وآثرَكم، واختارَ لكم أفضلَ، وهو الذُّكور، مع أنَّكم أشدُّ خلقِ اللّه نفورًا من الإناثِ، وأمقتُكُم لهنَّ.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ (الواو) في: ﴿وَجَعَلُواْ﴾:

بيانُ موقفِ المُشركينَ مِنَ الاعتقادِ الصَّحيحِ وتناقُضِهم فيهِ

تحتملُ (الواوُ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ العطفَ على ما قبلَ الجُمَلِ الاعتراضيَّةِ الواقعةِ بعدَ قولِه: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزخرف: 9] أو الحاليَّةَ منه، أمّا العطفُ؛ فللدَّلالة على جَمْعِهم وقَرْنِهم بينَ الاعترافِ بالخالقِ من جهةٍ وإشراكِهم به من جهةٍ أُخرى، والغرضُ منهُ تصويرُ موقفِهم وبيانُ حقيقةِ مُعتقَدِهم، وأمّا الحاليَّة؛ فهي تكونُ لبيانِ تناقُضِهم العجيبِ بينَ دَعوى الانفرادِ بالخالقيَّةِ معَ الإشراكِ به في العبوديَّة، فقد اعترَفوا بأنَّ العزيزَ العليمَ هو الَّذي خلقَ السَّماءَ والأرض، ومع ذلك جَعَلوا

له شُرَكاء؛ فيكونُ التَّقييد بالحاليَّةِ بيانًا لتناقُضِهم وتهافُتِ فِكْرِهم، وفيها دلالةٌ: "تعجُّبٍ مِن جهلِهم، وتنبيهٌ على قلَّةِ عُقولِهم؛ إذ وصَفوهُ بصفاتِ المَخلوقينَ"[1].

دلالةُ الاستعارةِ التَّبعيَّةِ في: ﴿وَجَعَلُواْ﴾:

عـدمُ اكتفاءِ المُشركينَ بالنِّسَبِ الكلاميَّة

في قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ استعملَ النَّظمُ الكريم فعلَ (الجَعْل) الموضوعِ في الأصلِ للدَّلالةِ على التَّصيير بالعَمَلِ والصُّنعِ باليد، كقولنا: جَعَلْتُ الطّينَ خزَفًا، أي: صيَّرتُهُ ذلك، وأُطلِقَ الجعلُ هنا على الحُكمِ والإثباتِ في الكلام[2]، قال البغوي: "ومَعنَى الجَعلِ هاهُنا الحُكمُ بالشَّيءِ، والقَولُ كَما تَقولُ: جَعَلتُ زيدًا أفضَلَ النّاسِ، أي: وصَفتُهُ، وحَكَمتُ بِهِ"[3]، فمعنى (جعَلوا): حَكَموا بنسبةٍ كلاميَّةٍ لا دليلَ عليها في الواقعِ والعقل؛ إذ شُبِّه الحُكم باللَّفظِ على الشَّيءِ بتصنيعِ شيءٍ وتصييرِهِ شيئًا آخرَ، ثمَّ حُذِفَ المشبَّهُ، وأُبقيَ المشبَّهُ به على سبيل الاستعارةِ التَّصريحيَّةِ التَّبعيَّة، والغرضُ من الاستعارةِ بيانُ أنَّ حُكمَهم قد خرجَ من حيِّزِ النَّظَرِ والإثباتِ الكلاميِّ إلى ساحةِ التَّنفيذِ والمُمارسةِ العمليَّة للشِّركِ بألوانِهِ وصورِهِ المتعدِّدة، قال البقاعيُّ: "والحال أنَّهم نسبوا له، وصيَّروا بقولهم قبل سؤالك إيّاهم نسبة هم حاكمون بها حكمًا لا يتمارون فيه، كأنَّهم متمكِّنون من ذلك تمكُّنَ الجاعل فيه"[4]، والفعلُ الماضي دالٌّ بصيغتِهِ على تحقُّقِ ذلك الجعلِ وصُدورِهِ منهم اعتقادًا أنَّه الحقُّ، بل ومارسوهُ بكلِّ فاعليَّةٍ وقوَّة، وذهبَ بعضُهُم إلى أنَّ الماضيَ في مثلِ هذا للاستمرارِ؛ لأنَّ هذا الجعلَ وقعَ منهُم في الماضي، ولم يوجَد دليلٌ عَلى الانقطاع، فيفيدُ الاستمرار[5].

(1) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 202.
(2) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 201.
(3) البغويّ، معالم التَّنزيل: 4/ 156.
(4) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 399.
(5) حاشيتا القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 17/ 294.

سرُّ الإضمارِ بالواو في: ﴿وَجَعَلُواْ﴾:

التَّأمُّلُ في سياقِ الخطابِ يُنتزَعُ منه الوصفُ بالتَّأمُّلِ

أضمَرَ النَّظمُ الكريم الجاعلينَ والحاكِمينَ بالولد والبنوَّة لله تعالى في قولِهِ: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾، فلم يقُل: (المشركون) مثلًا؛ للدَّلالة على مجرَّدِ الذات، ثمَّ ينتزعُ من السّياق الدّالِّ على الاعترافِ بالخالقِ ونسبةِ الولدِ له مفهومًا لائقًا بهم، واللّائقُ هنا هو (المتناقضون)، ولم يُصرِّح به النَّظمُ للدَّعوةِ إلى التَّأمُّلِ في موقفِهم وما يلزمُ منه من تناقضٍ يُستنبَطُ، ويُفهَمُ.

دلالةُ الجارِّ والمجرورِ في: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ﴾:

فَداحةُ الشِّركِ تَجعَلُهُ أكبرَ ذنبٍ

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بالجارِّ والمجرور في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾؛ للدَّلالة باللّام المخصِّصة على أنَّ هذا الجعلَ مختصٌّ باللهِ تعالى، وهو نسبةُ البناتِ إليه، ويُشيرُ إلى فداحةِ جُرمِهم وشناعةِ موقفِهم؛ إذ نسبوا لهُ دونَ ما سواهُ ما لا يريدونَ نسبتَهُ إليهم، وهم جنسُ البناتِ والإناث الَّذي يترفَّعونَ عنهُ غُرورًا وظُلْمًا، وفي التَّعبيرِ عنِ الذّاتِ الجليلةِ بضميرِ الغَيبةِ استحضارٌ لوصفَي ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ [الزخرف: 9]؛ إذ الضَّميرُ عائدٌ إلى ما اعترَفوا به، ويفيدُ النَّعيَ عليهم بأنَّه عزيزٌ، فلا يحتاجُ إلى ولدٍ يقوّيه، فضلًا عن بنتٍ، وعليمٌ يعلمُ كلَّ شيءٍ، ولم يعلَم أنَّ له بناتٍ تنسبونَهنَّ إليه، وفي ذلك عظيمُ الرَّدِّ عليهم بتناقضِهم في كونِهِ عزيزًا وعليمًا، وأنَّه يُنجِبُ البناتِ، أو يَتبناهُنَّ.

دلالةُ تقدُّمِ الحالِ ﴿مِنْ عِبَادِهِۦ﴾:

إلـهيَّةُ العبادِ مستحيلةٌ عَقْلًا

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ الحالَ على صاحبِها في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾؛ إذ الجارُّ والمجرورُ حالٌ من ﴿جُزْءًا﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ مناطَ الخطَل والتَّناقض هي الحالُ المتقدِّمة، وليس ادِّعاء الجزئيَّة فحسبُ، فإنَّ الجزئيَّةَ محالةٌ على الله تعالى؛ لأنَّها تستلزمُ الحدوثَ والاحتياجَ إلى الأجزاء، قال القنوجي: "وسمّاهُ جُزءًا دلالةً

على استحالتِهِ على الواحدِ في ذاتِهِ؛ لأنَّ المركَّبَ لا يكونُ واحدَ الذّات"[1]، لكنَّ النَّظمَ قدَّمَ الحالَ؛ لبيانِ أنَّهم حَكَموا بإلهيَّةِ العباد، وذلك جمعٌ بينَ المُتناقضين، وفيه: "إشارةٌ إلى أنَّ الولدَ لا يكونُ عبدَ أبيه، والملائكةُ عبادُ الله، فكيفَ تكونُ البناتُ عبادًا؟"[2].

دلالةُ استعمالِ (العِبادِ) دونَ (العَبيد):

الملائكةُ عبادُ اللهِ المقرَّبون

عبَّر النَّظمُ الكريم بصيغةِ جمعِ التَّكسير (عِباد) في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ دونَ (عبيده)؛ لأنَّ (العبادَ) يدلُّ على معنى العِبادة والرِّفعة والقُرب مِنَ الله تعالى وطاعتِه، بخلافِ (العبيد)؛ فإنَّه دالٌّ على معنى العبوديَّة، وفيه شيءٌ من الامتهانِ وعدمِ التَّوقيرِ، وإنَّما اختارَ النَّظمُ العباد؛ لأنَّ المشركينَ حكمَوا بنسبةِ الملائكةِ إلى الله تعالى بالبنوَّة، وهم من خيرةِ عبادِ الله المُقرَّبين.

نكتةُ إضافةِ العبادِ إليهِ سبحانه:

تناقُضُ المُشركينَ في نسبة عباد الله إلى شركائه

أضافَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ (العِباد) إليه تعالى في قولِهِ: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾؛ للدَّلالةِ على تشريفِ المَنسوبينَ بالبعضيَّة إلى الله تعالى، فلم يَنسِبوا له إلّا خيرةَ عبادِهِ وأشرفَهم لدَيه، كما تدلُّ الإضافة على تفنيدِ دَعواهُم وتناقُضِ خِطابهم، فهم أثبتوا أنَّ الله خالقُ السَّمواتِ والأرض، ثمَّ اعتقدوا بالشَّريك، وهو من عبادِهِ وخيرةِ خَلقِه، فقالتِ العربُ: الملائكةُ بناتُ الله، وقالتِ النَّصارى: المسيحُ ابنُ الله، وقال غيرُهما مثلَ تلك الأقوال، وما ذلك إلّا تناقضٌ؛ لأنَّه لو كان له ولدٌ أو بناتٌ؛ لزمَ أن يكون الشَّريكُ مُتأخِّرًا عنه في الوجود، فلن يكونَ إلهًا حينئذٍ، وإنْ كانوا معَه؛ فلن يتَّصفوا بالبعضيَّة والجزئيَّة والولديَّة، كما دلَّتِ الإضافةُ على أنَّهم عبادٌ لله، فكيف يكونونَ شُركاءَ لهُ تعالى، وهذا موطِنُ التَّعجيبِ والاستغرابِ لقولِهم الباطِل؟

(1) القنّوجي، فتح البيان: 12/ 334.
(2) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 202.

دلالةُ لفظِ ﴿جُزْءًا﴾:

الجُزءُ يفيد ثراءً معنويًّا من حيث صدقُه على متعدِّد

اختلفَ المفسِّرونَ في دلالةِ ﴿جُزْءًا﴾ من قولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًا﴾ على قولين، أحدُهما: أنَّ ﴿جُزْءًا﴾ بمعنى: إناثًا[1]، "وإنَّما عبَّر عن الولدِ بالجزءِ؛ لأنَّه بعضُ أبيهِ وجزءٌ منهُ"[2]، واستدلّوا له بشاهدٍ من كلامِ العربِ، ويكون التَّقديرُ: (وجعلوا له من عباده إناثًا)، وذلك للرَّدِّ على مُعتقَدِ العرَبِ المُخاطَبينَ بالآيةِ أنَّ الملائكةَ بناتُ اللهِ تعالى، وثانيهما - وهو ما ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ ومُتابعوه - أنَّ الجزءَ بمعنى: أنَّهم قالوا: الملائكةُ بناتُ اللهِ، فجَعلوهم جُزءًا لهُ وبعضًا منهُ"[3]، أي: ولَدًا وبَناتٍ مِنَ المَلائِكَةِ[4]، أو: "عِدْلًا هو الولدُ"[5]، قال ابن عطيَّة: "والجزءُ: القَطْعُ من الشَّيءِ، وهو بعضُ الكلِّ، فكأنَّهم جعلوا جزءًا من عبادِه نصيبًا له وحظًّا، وذلك في قولِ كثيرٍ من المتأوِّلينَ قولَ العرب: الملائكةُ بناتُ اللهِ[6]، ويصدُقُ حينئذٍ بقولِ العربِ وغيرِهم ممَّن نَسبوا، وحكموا على بعضِ عباد اللهِ تعالى بالبعضيَّة والجُزئيَّة، والَّذي يترجَّحُ الثّاني؛ إذ تسميةُ الإناثِ بالجُزءِ فيها خلافٌ بين رواةِ اللُّغة، وأنَّ الاقتصارَ على جعلِ الإناث للّه تعالى يَتنافى مع كثيرٍ من المعتقدينَ بالشَّريك للّه تعالى على سبيل البعضيَّةِ والجزئيَّة، قال الرازي: "والَّذي يَدُلُّ عَلَى أنَّ هَذا القَولَ أوْلَى أنّا إذا حَمَلْنا هَذِهِ الآيَةَ عَلى إنكارِ الشَّريكِ للّه، وحَمَلْنا الآيةَ الَّتي بعدَها على إنكارِ الولَدِ للّه؛ كانَتِ الآيَةُ جامِعَةً لِلرَّدِّ عَلى جَميعِ المُبْطِلينَ"[7]، والَّذي يهمُّنا أنَّ اختيارَ لفظ (الجُزءِ) المحتملِ لمعنيينِ يُفيدُ ثراءً معنويًّا؛ إذ يصدُقُ بالإناثِ والذُّكور وبالمَلائكةِ وغيرِهم.

---

(1) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 14/ 110، والسّمين، عمدة الحفاظ: 1/ 323، والزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/ 407.

(2) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 201.

(3) الزّمخشري، الكشّاف: 4/ 241.

(4) تفسير مجاهد، ص: 592.

(5) تفسير مقاتل بن سليمان: 3/ 790، وابن جرير الطبري، جامع البيان: 20/ 561.

(6) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 5/ 48.

(7) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 623.

نكتةُ استعمالِ (الجزءِ):

الـجُـزءُ مقابلٌ لـلـمـركَّـبِ والجزئيُّ مقابلٌ للكلّيِّ

آثرَ النَّظمُ القرآنيُّ استعمالَ لفظِ (الجُزء) في قولِهِ تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ جُزْءًاۚ﴾، أي: قطعةً منه وبعضًا بمعنى الجزءِ لا بمعنى الجزئيِّ، وهذا يدلُّ عَلَى أنَّهم يَعتقدونَ أنَّ المَلائكَةَ بناتُ اللّه تَعالَى حَقيقَةً لا بمعنى التَّبنّي[1].

بلاغةُ التَّذييل:

مِن شَأنِ حَقيقةِ الإنسانِ جَحْدُ الحُقوقِ

ذيَّلَ النَّظمُ الآية الكريمةَ بقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾؛ للدَّلالةِ على جُرمِ ما يقترفُهُ بهذا الحُكمِ، وفداحةِ ما يذهبُ إليه بهذا التَّصوُّر، وتناقُضِ ما يعتقدُهُ من هذا الجعلِ؛ إذ يعترفُ بأنَّ اللّه تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ، ولكنَّه يحكمُ له بالشَّريك مِن عبادِه، وما هذا إلّا نابعٌ من حقيقةٍ شأنُها الكفرُ والجُحود الصَّريح الَّذي لا لبسَ فيه، وتغطيةُ الحقائقِ البيِّنةِ الَّتي يُنكِرُها مَن طَبعُهُ المُبالغةُ في الإنكارِ، كما "يَدُلُّ عَلى استِنكارِ ما زَعَموهُ بِأنَّهُ كُفرٌ شَديدٌ"[2].

دلالةُ اسميَّةِ الجُملةِ ومُؤكِّداتها:

تغطيةُ الحُقوقِ شـأنٌ إنـسـانيٌّ غالب

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بالجُملةِ الاسميَّة المؤكَّدةِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ﴾؛ للدَّلالةِ على تثبيتِ هذه الحقيقةِ بأكثرَ مِن مؤكِّد؛ دفعًا لأيِّ إنكارٍ أو ريبةٍ في أذهانِ المُخاطَبين، وذلك "لإنكارِهِم أن يكونَ عندَهم كفرٌ"[3]، فقد اختيرتِ الجملةُ الاسميَّةُ وحرفا التَّوكيدِ ﴿إِنَّ﴾، و(اللّامُ) المُزحلقةُ، واستُعمِلَت صيغةُ المُبالغةِ ونعتُها؛ للدَّلالة على أنَّ مِن شأن هذا الإنسانِ وطبعِهِ على سبيلِ العُمومِ والكثرة جحودَ الحقيقةِ النّاصعةِ البيِّنةِ الصَّريحة.

دلالةُ التَّعريفِ في لفظِ ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾:

عبَّر النَّظمُ الكريم عن ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ مُعرَّفًا باللّام في قولِهِ تعالى:

(1) حاشيتا القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 17/ 293.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 177.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 399.

﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ مُّبِينٞ﴾، فقيل: إنَّها للعَهْدِ الذِّكريِّ، أي: الكافرَ القائلَ لذلكَ[1]، وقيلَ: إنَّها للجنسِ، فاللّام إمّا للعهدِ، والمعهودونَ هم الكفرةُ المَذْكورونَ، أو للجنس فيكونُ الحكمُ عليهِ باعتبارِ بعضِ أفرادِه، ومآلُهُ التَّغْليبُ[2]، والَّذي يبدو لنا أنَّ المرادَ بها الدَّلالةُ على الجنسِ والحقيقةِ المعهودةِ ومآلها العهدُ، ويَكفي لتحقُّقها وجودُها في فردٍ، فكيف إذا كانت في أكثريَّة تلك الأفرادِ، وإنَّما اختيرت (اللّام الجنسيَّة)؛ للدَّلالةِ على كثرةِ هذا الصِّنفِ من الإنسان، وهو الجاحدُ المغطّي للحقيقةِ الواضِحة، سواءٌ كان المرادُ الكفرَ الأصليَّ أم كُفرانَ النِّعَم.

الحقيقةُ تتحقَّقُ بالواحدِ فكيفَ بالأكثريَّة؟

دلالةُ الحُكمِ في: ﴿لَكَفُورٞ مُّبِينٞ﴾:

حكمَ النَّظمُ الكريمُ على الإنسان بأنَّه كفورٌ مبينٌ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ مُّبِينٞ﴾؛ للدَّلالةِ على تقريرِ حقيقةٍ من الحقائقِ الإنسانيَّة، وهي رؤيتُهُ للحقيقةِ والإيمانُ بضدِّها، وللتَّحذيرِ من هذا الطَّبعِ ومُقاومته والتَّخلُّص منه، وتسليةِ المؤمنينَ المُنقادين بأنَّ هذا طبعٌ غالبٌ يحتاجُ إلى صبرٍ ودعوةٍ مُستمِرَّةٍ من أجل التَّخليصِ والتَّطهيرِ منه.

رسالةٌ تحذيريَّةٌ لمواجهةِ هذا الطَّبعِ غيرِ المُستقيم

دلالةُ استعمالِ صيغةِ ﴿لَكَفُورٞ﴾:

في قولِهِ تعالى: ﴿لَكَفُورٞ مُّبِينٞ﴾ آثرَ النَّظمُ استعمالَ صيغةِ المُبالغة؛ للدَّلالةِ على شدَّةِ الاتِّصافِ بهذا الوصفِ، قال البيضاويُّ: "أي: ظاهرُ الكُفرانِ، ومِن ذلك نسبةُ الولدِ إلى اللّه؛ لأنَّها مِن فَرْطِ الجَهْلِ بهِ والتَّحقيرِ لشأنِه"[3]، فقد صار طبْعًا متأصِّلًا فيه؛ إذ يَعرِفُ المُنعِمَ الحقيقيَّ، ويشكُرُ غيرَهُ بلا خجلٍ ولا اكتراث، وما ذاك إلّا

شُكْرُ غيرِ المُنعِمِ انحرافٌ خطيرٌ عن فطرةٍ سليمةٍ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 399، وابن عطية، المحرّر الوجيز: 5/ 49، والهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 203.

(2) حاشيتا القونوي وابن التمجيد على تفسير البيضاوي: 17/ 294.

(3) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 88.

لانحرافٍ خطيرٍ عن طبعٍ مُستقيمٍ وفطرةٍ سَليمةٍ، ويَحتمِلُ أنَّ المرادَ مُطلقُ الكفرِ الصّادقِ بكُفرِ النِّعمةِ والكُفرِ باللّه تعالى.

دلالةُ الإبانةِ في: ﴿مُّبِينٌ﴾:

لا يُنكِرُ الآياتِ الواضحاتِ إلّا الكافرُ المُبينُ

عبَّر النَّظمُ الكريمُ بلفظِ الـ﴿مُّبِينٌ﴾ نعتًا لـ(كفور) في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَكَفُورٞ مُّبِينٌ﴾؛ للدَّلالةِ على إظهارِ كُفره الشَّديد، والإبانةُ عن الشَّيءِ تستلزمُ الظُّهور والوضوحَ، وأُريدَ به عند بعضٍ ما يَستلزمُهُ دونَ معنى التَّعديةِ[1]، وعندَ بعضٍ أُريدَ به التَّعديةُ، "أي: مُبينٌ الكفرَ في نفسِهِ مُنادٍ عليها بالكفرِ بَيانًا لذلك لكلِّ أحدٍ"[2]، فلا يحتاجُ إلى دليلٍ لبيانِ كُفرِهِ وجَحْدِه لإظهارِهِ لهُ وإبانتِهِ؛ إذ نسبةُ الولدِ إليهِ كُفْرٌ[3] بواحٌ، ومن دقَّةِ الاستعمالِ القرآنيِّ وصفُ كُفرِ الإنسانِ بأنَّه مبينٌ واضحٌ ظاهرٌ؛ لأنَّه يُنكِرُ أدلَّةً واضحةً بيِّنةً، فأفادَ الوصفُ التَّوافقَ بينَ وصفِ الجاحدِ ووصفِ ما يَجحَدُهُ، فهو ينكرُ آياتٍ واضحاتٍ ودلائلَ مُبيِّنةً، ولذا اتَّصف كفرُهُ بأنَّه مبينٌ واضحٌ، كما دلَّ النَّعتُ على التَّعليلِ لصيغةِ المُبالغة؛ والرَّمزِ إلى توصيفِ آيات المُنعِمِ الحقيقيِّ بالمُبينة.

دلالةُ حرف ﴿أَمِ﴾ في ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ﴾:

انتقاصُ كمالِ الألوهيَّةِ انتقاصٌ لحقيقتِها

استعملَ النَّظمُ الكريم ﴿أَمِ﴾ العاطفةَ المُنقطعةَ بمعنى (بل)[4]؛ لعطفِ قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾ على ما قبلَه؛ للدَّلالةِ على الإضرابِ والانتقالِ في كشفِ تناقُضاتِهم من ادِّعائِهم في عباد اللّه الجزءَ له إلى ادِّعائهم اختصاصَهُ باتِّخاذِ البناتِ دونَ البنين، فهي للتَّجهيل لهم[5]، قال الهرريُّ: "وأم مُنقطِعةٌ، مقدَّرةٌ بـ(بل) الإضرابيَّة،

(1) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 5/ 49.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 399.
(3) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 203.
(4) الزّمخشري، الكشّاف: 4/ 241.
(5) مجير الدّين الحنبلي، فتح الرّحمن: 6/ 210.

وبالهمزة على أنَّها للإنكارِ والتَّوبيخِ، والتَّعجُّبِ مِن شأنِهم"[1]، فإنْ كان المعطوفُ عليه مُفيدًا لتناقُضِهم وجهالتِهم في فهْمِ حقيقة الألوهيَّة، فإنَّ المعطوفَ دالٌّ على زيادةِ التَّجهيلِ لهم في كمالاتِها[2].

دلالةُ الهمزةِ في: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ﴾:

الاستفهامُ الإنكاريُّ أبلغُ من مجرَّدِ النَّفي

﴿أَمِ﴾ المنقطعةُ في قولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾ دخلتْ على استفهامٍ بالهمزةِ المَحذوفة؛ للدَّلالةِ على الإنكارِ لادِّعائِهم اتِّخاذَهُ تعالى الملائكةَ بناتٍ[3]، وهُم من جملةِ خلقِه، لما يلزم ذلك من اتِّخاذِ الأضعفِ حسبَ معتقدِهم في الأنثى دونَ الذَّكر وفي البنتِ دونَ الابن، فهو إنكارٌ وتعجيبٌ من مَقالتِهم واجترائِهم: "حيثُ لم يَقنَعوا بأنْ جعلوا له جزءًا حتى جعَلوا لهُ مِن مخلوقاتِه أجزاءَ أخسَّ ممّا اختيرَ لهم وأبغضَ الأشياءِ إليهم"[4]، وذِكرُ (التَّعجيبِ) لانفهامِه منَ الإنكارِ ولازمٌ له، فلا جمعَ بينَ المَعنَيَينِ المَجازيَّين؛ إذ التَّعجيبُ ليسَ بمرادٍ منَ اللَّفظ بل مفهومٌ من عَرَضِ الكَلام"[5]، وتوبيخ[6] وتجهيلٌ لتصوُّرِهم مقامَ الألوهيَّةِ ولوازمَها الكماليَّة، يقول القشيريُّ: "وعابَهُم بما قالوا إذ - على حدِّ قولِهم - كيفَ يُؤثِرُهم بالبنينَ، ويجعلُ لنفسِه البنات؟ ففي قولِهم ضلالٌ - إذ حَكَموا للقديمِ بالولد - وفيه جهلٌ؛ إذ حَكَموا له بالبناتِ ولهُم بالبنينَ، وهم يَستنكفونَ من البنات، ثمَّ أيُّ عيبٍ في البناتِ؟ ثمَّ كيفَ يحكمونَ بأنَّ الملائكةَ إناثٌ، وهم لم يُشاهدوا خِلقَتَهُم؟ كلُّ ذلك كان منهم خطأً مَحْظورًا"[7]، وإنَّما كان النَّفيُ بطريقِ الاستفهام؛ لبيانِ أنَّ

(1) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 203.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 178.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 178.
(4) البيضاوي، أنوار التّنزيل: 5/ 88.
(5) حاشيتا القونوي وابن التمجيد: 17/ 294.
(6) الواحدي، الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 4/ 66.
(7) القشيري، لطائف الإشارات: 3/ 364.

الدَّعوى المنفيَّةَ لغرابتِها وشدَّةِ افترائِها غيرُ متصوَّرةٍ ومعلومةٍ حتى إنَّ النّافيَ لها يَتساءَلُ عنها.

دلالةُ الفعلِ ﴿ٱتَّخَذَ﴾:

قَطْعُ الطَّريقِ على المُجادلينَ مِن مُهمّاتِ المُناظِرين

استعملَ النَّظمُ الكريمُ الفعلَ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾ دونَ الأفعالِ الدالَّةِ على الولادةِ والإنجاب؛ لما فيه من العمومِ الشّاملِ للولادةِ والتَّبنّي؛ قطعًا لقولِ مُجادِلٍ من المُشركين أنَّهم لا يقصدونَ الإنجابَ، وهُم خلقُهُ وعِبادُهُ وما يستلزمُهُ من تناقُضٍ بل يريدونَ التَّبنّيَ الاختياريَّ للحادثِ من خلقِه فحسبُ، وهو مختارٌ في ذلك، فأتى النَّظمُ باللَّفظِ الأعمِّ دلالةً[1]؛ لما يلزمُهُ التَّبنّيَ من اتِّخاذِ الأضعفِ والأوْهَنِ والعاجزِ ولدًا دون الأقوى والأقدرِ حسبَ زَعْمِهم ووهْمِهم، والفعلُ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ دالٌّ بصيغتِه على المُبالغةِ والحبِّ للأخذِ والضَّمِّ والتَّصيير منذُ الماضي، وكأنَّه أمرٌ مقطوعٌ بصحَّتِه مهتمٌّ بشأنِه.

تقديمُ المفعولِ الثّاني ﴿مِمَّا يَخۡلُقُ﴾:

مِن دقائقِ المُناظرة تقديمُ الأهمِّ في المُحاورة

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ المفعولَ الثّاني ﴿مِمَّا يَخۡلُقُ﴾ على المفعولِ الأوَّلِ ﴿بَنَاتٖ﴾ في قولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾؛ لأنَّ الفعلَ ﴿ٱتَّخَذَ﴾ ممّا يتعدَّى إلى مفعولينِ أصلُهما المبتدأ والخبر؛ للدَّلالةِ على الاهتمامِ بالخبرِ؛ إذ الإبلاغُ بكونه مخلوقًا أنفى لكونِه إلهًا منسوبًا بالولديَّة إلى اللّه تعالى، ولأنَّ الاتِّخاذَ بالتَّبنّي يتوضَّحُ بالمتَّخذِ منه المُتبنَّى، فقدم إيضاحًا لذلك.

دلالةُ التَّعبيرِ بالحرفِ (مِنْ):

نسبةُ البناتِ للجَليل لازمُها التَّفضيل

استعملَ النَّظمُ حرفَ الجرِّ (مِنْ) في قولِه تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾؛ إمّا للدَّلالةِ على معنى الابتداءِ، فيكون ابتداءُ اتِّخاذِ البنات من مَخلوقاتِه، وكأنَّ المخلوقاتِ محلٌّ ومكانٌ ومصدرٌ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 178.

للاتِّخاذ، فيكون هنالك استعارةٌ مكنيَّةٌ بتشبيهِ المخلوقاتِ بالمصدرِ الَّذي يُتَّخذُ منهُ، ويختارُ، ثمَّ حذفَهُ، وأبقى من لوازمِهِ (مِنْ) الدالَّة على ابتداءِ المَكان، أو على معنى التَّبعيضِ، فيكونُ البناتُ متَّخذينَ من عمومِ ما يخلُقُ، وما ذاك إلّا لتفضيلِهِ البناتِ على البنين، مع أنَّ التَّفضيلَ لديكُم في الاتِّخاذِ للبنينَ، فيكونُ تفضيلُكم مخالفًا لتفضيلِه، ودالًّا على عدمِ حُسنِ الاختيارِ - تعالى اللّه عمّا يقول الظّالمونَ علوًّا كبيرًا - فيكونونَ قد نَسَبوا للّه تعالى ما لا يَتناسَبُ وفقَ مَقاييسِهم، وما ذاك إلّا للتَّنزُّلِ معَهُم في المُحاورة إيصالًا لهم إلى موطِنِ الخلَلِ في تلك الدَّعاوى الباطلة.

دلالةُ التَّعبيرِ بالمَوصولِ وصِلتِهِ:

الصِّلةُ تُنادي بعلَّةِ الاستغرابِ والاستنكارِ

آثرَ النَّظمُ التَّعبيرَ بالموصول وصلتِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ﴾؛ للدَّلالةِ على العمومِ المُنبعِث من (ما) الموصولةِ، الدّالِّ على ضعفِ الاختيارِ من عمومِ خلقِهِ بتفضيلِهِ البناتِ على البنينَ، والمرتبطِ بصلةٍ دالَّةٍ على علَّةِ النَّفي المفهومِ من الاستفهامِ الدّالِّ على التَّعجيبِ والاستنكارِ والاستغراب؛ إذ كيف يصحُّ أنْ يتَّخذَ بناتٍ آلهةً ممّا يخلُقُ، وذلك موجبٌ للتَّناقض؛ إذ الإلهُ الحقُّ لا يكونُ مَخلوقًا، أو كيف يصحُّ أن يتبنَّى بناتٍ آلهة، وهنَّ من جملةِ خلقِهِ وعاجزات، فلم يكُنِ الاختيارُ حَسَنًا، و "تَسَلُّطُ الإنكارِ عَلى اتِّخاذِ البَناتِ معَ عدمِ تَقَدُّمِ ذِكْرِ (البَناتِ)؛ لِكونِ المَعلومِ مِن جَعلِ المُشرِكينَ للّه جُزءًا أنَّ المَجعولَ جُزءًا لَهُ هو المَلائِكَةُ، وأنَّهُم يَجعَلونَ المَلائِكَةَ إناثًا، فَذَلِكَ مَعْلومٌ مِن كَلامِهِم"[1].

دلالةُ العطفِ بالواوِ:

تعليقُ النَّفيِ بالقيدِ المُحقَّقِ مُثبِتٌ لهُ

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بالواوِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾ الدالَّةِ إمّا على معنى العطفِ، فتكونُ الجملةُ داخلةً

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 178.

في حُكمِ التَّعجيبِ والإنكارِ[1]، وإمّا على مَعنى الحالِ؛ ليكونَ مَصَبُّ النَّفي والإنكارِ للاتِّخاذ مُقيَّدًا بحالِ إعطائِكم البنينَ خالصةً، فيكونَ مُثبِتًا عدمَ اتِّخاذِ البناتِ؛ "لأنَّ إعطاءَهُمُ البَنينَ واقِعٌ، فَنَفيُ اقترانِهِ باتِّخاذِهِ لِنَفسِهِ البَناتِ يَقتَضي انتفاءَ اتِّخاذِهِ البَناتِ، فالمَقصودُ اقترانُ الإنكارِ بِهَذا القَيدِ، وبِهَذا يَتَّضِحُ أنَّ (الواو) في جُملَةِ: ﴿وَأَصۡفَىٰكُم﴾، لَيسَتْ واوَ العَطفِ؛ لأنَّ إنكارَ أن يَكونَ أصفاهُم بِالبَنينِ لا يَقتَضي نَفيَ الأولادِ الذُّكورِ عَنِ اللهِ تَعالَى"[2].

دلالةُ الفعلِ (أصْفاكُمْ) مادَّةً وصيغةً:

الإصفاءُ بالذُّكورِ في مُقابَلةِ اتِّخاذِ البناتِ

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بالفعلِ الماضي (أصفاكُم) في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على معنى التَّخصيصِ والاختيارِ، أي: خصَّكُم، واختارَ لكم البنينَ، قال ابنُ عطيَّة: "خصَّكُم، وجعلَ ذلك صفوةً لكم"[3]، وإنَّما عبَّر بالفعل (أصفى) من الصَّفْوِ؛ للدَّلالةِ على حيازتِكم البنينَ على سبيلِ الانفرادِ دونَ غيركم؛ لأنَّه تعالى مختصٌّ بالبنات، فيكونُ الذُّكورُ لكم خاصَّةً، ولا يدلُّ هذا على انتفاءِ البناتِ عنهم؛ لأنَّ المقصودَ قصرُ الذُّكورِ عليكم دونَ قصركم على الذُّكور، "يُقالُ: أصفَيْتُهُ بِكَذا، أي: آثَرْتُهُ به، وأصفَيْتُهُ الوُدَّ: أخلَصتُهُ لَهُ"[4]، كما دلَّت صيغةُ الماضي على أنَّ ذلك الإصفاءَ مُتحقِّقٌ في الماضي لا سبيلَ لنفيِ تحقُّقِ وقوعِهِ.

دلالة تقديمِ البناتِ على البنينَ:

الرَّدُّ على العربِ في تحقيرِ الإناثِ

قدَّمَ النَّظمُ الكريمُ (البنات) على (البنينَ) في قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾؛ للرَّدِّ على العربِ في تحقيرِهم جنسَ الإناث والبنات، وكراهتِهم لهُنَّ والمبالغةِ في

(1) ابن عادل، اللباب: 17/ 241، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 8/ 42، وابن عجيبة، البحر المديد: 5/ 239.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 179.

(3) ابن عطية، المحرّر الوجيز: 5/ 49.

(4) الشّوكاني، فتح القدير: 4/ 629.

تفضيلِ الذُّكور عليهنَّ، كما أنَّ النَّظمَ قدَّم ذِكرَ (البنات) هنا على (البنين)، وأخَّرَهُنَّ في الإسراءِ، فقال: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: 40]؛ لأنَّ السّياقَ مُختلف[1]؛ إذ المرادُ هنا الرَّدُّ على دَعواهم نسبةَ البنات إلى الله تعالى، فاقتضى التَّقديمَ بخلافِ سياقِ (الإسراء)، فليس هنالك تلك النِّسبةُ، فجرى النَّظمُ على الأصل، قال الطَّيبيُّ: "الرَّدُّ واردٌ على نسبةِ البناتِ إلى الله ﷻ، فكانَ ذكرُ (البنات) هو الَّذي سيقَ له الكلامُ أصالةً، وذكرُ (البنينَ) مُستطرَدًا لمزيدِ الإنكارِ والتَّتميمِ فيه"[2].

بلاغةُ الالتفاتِ من الغَيبةِ إلى الخِطاب:

توجيهُ الخِطابِ المُباشِرِ دلالةٌ على شدَّةِ الإنكار

في قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ التفتَ النَّظمُ الكريمُ من الغيبةِ في ﴿ٱتَّخَذَ﴾ إلى الخطاب في ﴿وَأَصْفَىٰكُم﴾؛ للدَّلالةِ على شدَّةِ الإنكارِ والتَّوبيخ[3] على مقالتِهم من خلالِ توجيهِ الخطابِ لهم بشكلٍ مباشرٍ؛ لكي يَلتفتوا إلى ما يَستلزِمُهُ قولُهم من انتقاصٍ في كمالِ الألوهيَّةِ وجلالِها.

دلالةُ حرفِ الباءِ:

الباءُ داخلةٌ على المقصورِ

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بـ(الباء) في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَصْفَىٰكُم بِٱلْبَنِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على قصرِ البنينَ على المُخاطَبين، فهي داخلةٌ على المقصورِ دونَ المقصورِ عليه؛ لأنَّ (البنين) مقصورونَ على المُخاطبينَ، فلا يَتنافى معَ إنجابِهم للبنات، بخلافِ قَصْرِ المُخاطبينَ على إنجابِ البنين، فقدَّمَ النَّظمُ المقصورَ عليه، وهو ضميرُ المخاطَبينَ، وأخَّرَ المقصورَ، وهم (البنون)؛ وفُهِمَ بقرينةِ المقابلة أنَّ الاتِّخاذَ مُقتصِرٌ على البناتِ مِن مَخلوقاتِه، وليسَ قصرُ البناتِ على الاتِّخاذِ الإلهيِّ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 179.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 14/ 112.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 179.

دلالةُ تنكيرِ ﴿بَنَاتٍ﴾ في السّياقِ المُحكَم:

بيانُ جُرمِ المُخاطَبينَ الشَّنيع وقولهم الفظيع

نكَّرَ النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿بَنَاتٍ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على التَّحقيرِ حسبَ زعم المُخاطَبينَ، الَّذين يَرَونَ أنَّهنَّ أقلُّ شأنًا من البنينَ، فحَكى النَّظمُ الكريمُ نسبتَهم البناتِ، وهُنَّ أقلُّ شأنًا للّه تعالى لبيانِ عظيمِ جُرمِهم وشَناعةِ قولِهم، قال الهرريُّ: "وتنكيرُ بناتٍ لتربيةِ الحَقارةِ، كما أنَّ تعريفَ البنينَ لتربيةِ الفَخامة"[1]، وذهبَ ابن عاشور إلى أنَّ التَّنكير هو الأصلُ في أسماءِ الأجناس[2].

دلالةُ تعريفِ (البنينَ) في السّياقِ المُحكَم:

نسبةُ الأكملِ لهم جريرةٌ شنيعةٌ

عرَّفَ النَّظمُ الكريمُ بلفظَ (البنين) في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على التَّنويهِ بشأن الذُّكورِ على حسَبَ مُعتقدِهم أنَّ الذُّكورَ أفضلُ من البنات، ولبيانِ عظيمِ جُرمِهم وشنيعِ قولِهم؛ إذ نسبوا الأكملَ لهُم، ونسبوا الأقلَّ كمالًا للّه تعالى[3]، فكانتْ قسمةً غيرَ عادلة، فاللّام دالَّةٌ على الجنس الَّذي يتحقَّقُ فيه مفهومُ البنوَّة على سبيل الكمالِ.

بديعُ الطِّباقِ بينَ (البنينَ والبنات):

الشِّركُ جِنايَةٌ عَظيمةٌ على حَقيقةِ الذّاتِ الإلهيَّة وكمالاتِها معًا

في قولِهِ تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخۡلُقُ بَنَاتٖ وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾ طباقٌ بينَ (البناتِ والبَنينَ)؛ لكونِهما من الألفاظِ المتضادَّة؛ وذلك للدِّلالةِ على البَوْنِ الشّاسع فيما نسبوهُ للّه تعالى وما نَسبوهُ لأنفُسِهم، وأنَّهم بحسب معتقدِهم التَّفضيليِّ بينَ الجنسينِ قلَّلوا من شأنِ الألوهيَّةِ، وعظَّموا من شأنِهم، فأتَوا بقولٍ فيه إشراكٌ في حقيقةِ الألوهيَّة مع نقصانٍ في كمالاتِها.

(1) الهرري، حدائق الرّوح والرّيحان: 26/ 203.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 179.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 363.

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

العباد والعبيد:

المخلوقاتُ بأسرِها بينَ العبادِيَّةِ الكريمةِ والعَبيدِيَّةِ الذَّليلة

كلٌّ من (العِباد والعبيد) جمعُ (عبد)، وهو الدّالُّ على معنى العبوديَّة والافتقارِ والحاجة لسيِّدِه، لكنْ خصَّ النَّظمُ الكريم لفظَ (العِباد) في مقامِ الاحترامِ والتَّوقيرِ والتَّقدير، ونسَبَهم لأنفُسِهم، وأنَّهم اختاروا العبوديَّةَ للمَوْلى تعالى عن اختيارٍ ورغبةٍ، ولم يُساقوا لها سَوْقًا كالعبدِ الآبِق، فقد أعملوا عقولَهم، وارتضَوا بمقامِ العبوديَّة للّه تعالى عن اختيارٍ، وأمّا (العبيد)؛ فإنَّهم خُصّوا في النَّظم الكريم بمقاماتِ العبوديَّة المُهانة، الَّتي اتَّصفَتْ بالعبوديَّة عن اضطرار؛ إذ أرادت أن تتمرَّدَ على مولاها الجليل، لكنَّها لم تخرج بتمرُّدِها عن مقامِ العبوديَّة بمعنى الذُّلِّ والإهانة.

الكَفور والكافر والكفّار:

الكُفْرُ دَرَجاتٌ بِحَسَبِ مُتعلَّقِهِ

كلٌّ مِنَ (الكَفور والكافِر والكفّار) مشتقَّةٌ من (الكُفر) الدّالِّ على السَّتْرِ والتَّغطيةِ للشَّيءِ، والَّذي أُطلِقَ في لسانِ الشَّرع على الجاحدِ، فهو حقيقةٌ واحدةٌ لا تختلفُ إلّا باعتبارِ مُتعلَّقاتها، ومِن ثمَّ فإنَّها تختلفُ بحسبِ الشِّدَّةِ والكثرةِ نظرًا إليه؛ فإنَّ (الكافر) اسمُ فاعلٍ أُريدَ به معنى الصِّفةِ المشبَّهة الدّالَّةِ على الثُّبوت للوصفِ ودوامِه، ويُطلَقُ على أصلِ الكُفر، وهو اتِّصافُ المُخاطَبِ بالشَّريعةِ بالجَحْدِ لها، ولما جاءَتْ به، وأمّا (الكفور)؛ فإنَّها صيغةُ مُبالغةٍ لـ(كافر)؛ للدَّلالة على تحوُّلِ الكُفْرِ في نفسِ المكلَّف إلى صورةٍ شديدةٍ تمارسُ الجَحْدَ لنِعَمِ اللّهِ تعالى الظّاهرةِ الواضحةِ البيِّنة، وأمّا (الكَفّار)؛ فإنَّها صيغةُ مبالغةٍ أيضًا للدَّلالةِ على حالةٍ أشدَّ كفرًا من (الكفور)؛ فهو لا ينفكُّ عن المُجاهرة بكُفرِه في كلِّ الأحوالِ والأوْقات.

(أصْفَى) و(اصطَفَى):

كلٌّ مِنَ الفعلين (أصفى واصطفى) مشتقّانِ من (الصَّفْوِ)، وهو

الاصطفاءُ أكثرُ مُبالغةً من الإصفاءِ

الخلوصُ من الشَّيءِ، ويُطلَقانِ على الاختيارِ والاختصاصِ بالشَّيءِ حتى يكونَ خالصًا له، أمّا الفعلُ (أصفى)؛ فإنَّهُ مزيدٌ على الثُّلاثيِّ بالهمزةِ للدَّلالةِ على التَّعديةِ المختصَّةِ بإخلاصِ الشَّيءِ المَكروهِ للمُصطَفَى لهُ المُدَّعى خلوصُهُ معَ إخلاصٍ واختصاصٍ للمقصورِ بالمقصورِ عليه، ومن ثمَّ قال تعالى: ﴿وَأَصۡفَىٰكُم بِٱلۡبَنِينَ﴾، أي: قصرَ البنينَ عليكم بعد ادِّعاءِ ذلك؛ إذ الباءُ داخلةٌ على المقصور، وأمّا الفعلُ (اصطفى)؛ فهو من المزيدِ على الثُّلاثيِّ بحرفينِ على وزن (افتعلَ)؛ للدَّلالةِ على التَّصفيةِ للشَّيء مع اختيارِهِ وانتخابِهِ على سبيلِ المُبالغةِ والعنايةِ به والحبِّ لتحصيله للمُصطَفي، ومنه قولُه: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا﴾ [آل عمران: 33]، أي: اختارَ، وانتخبَ بعدَ تصفيةٍ وتطهيرٍ، والحاصلُ أنَّ الإصفاءَ: تصفيةٌ وإخلاصٌ من أجلِ المُصطَفَى له، والاصطفاءَ: تصفيةٌ وإخلاصٌ له واختيارٌ من أجلِ المُصطفي.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"